Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وزاد: وقيل بل هو هلب بن يزيد، وحكى الحافظ ابن حجر في الإصابة القولين وزاد ـ والهلب بضم أوله وسكون ثانيه ـ وضبطه ابن ناصر بفتح أوله وكسر ثانيه اهـ.

وفي تقريب النووي ممزوجاً بكلام شارحه ما نصه: ثم الحسن كالصحيح في الاحتجاج به وإن كان دونه في القوة، ولهذا أدرجته طائفة في نوع الصحيح كالحاكم وابن حبان وابن خزيمة اهـ. المراد منهما بلفظهما.

قلت: ولصاحب الإبرام على كلام الترمذي هذا اعتراض أردنا إيراده والجواب عنه ونص اعتراضه فليقل لنا لمن هذا العمل فالعمل قد مر لك إيضاح أن المراد به: عمل الصحابة والتابعين في المدينة المنورة خاصة. وأنه لا يمكن توفر شروطه في غيرها، والترمذي من ترمذَ وترمذ لم يدخلها صحابي قطعاً ولا تابعي على الظاهر، فلا يتصور أن يكون لها عمل من الصحابة والتابعين. والترمذي أيضاً صغير السن لم يدرك التابعين ولا تابعيهم فكيف ساغ له مع هذا أن يقول عليه العمل، ولو فرَّعنا أنه أدرك أحداً من تابعي التابعين تفريعاً فاسداً وأنه رآه يقبض ما ساغ له أن يقول ذلك، لما مر لك قريباً من المراد بالعمل. وإذا قلنا إنه استند في قوله إلى النقل عن بعض العلماء فهذا أيضاً لا يسوغ له ذلك لأن أجلّ علماء تابعي التابعين وأعلمهم بالمدينة الإمام مالك.

وقد قال فيما رواه عنه ابن القاسم الذي هو أجل أصحابه في المدونة التي هي أعمد كتبه وآخرها لما سئل عن القبض: لا أعرفه وأكرهه، في الفرض فهل يمكن أن يكون عليه عمل التابعين ولا يعرفه مالك ويعرفه الترمذي الذي لم يدرك مالكاً ولا أحداً من كبار أصحابه الساكن بترمذ في عراق العجم؟ وهل لقول مالك لا أعرفه، مع أنه روى حديثه في الموطأ، ورواه البخاري من طريقه معنًى غير أنه لم يكن عليه عمل أهل المدينة الذين أدركهم. أهـ. كلام صاحب الإبرام بلفظه.

قال جامعه عفا الله تعالى عنه: هذا الإعتراض كله ساقط. أما سؤاله الترمذي أن يقول له لمن هذا العمل؟ مع أن كلام الترمذي الذي نقل هو قد بين فيه